دلالات حروف العطف بين النص والقاعدة
لدى ابن فلاح اليمني[1]

د. يوسف حسن حسن العجيلي

أستاذ النحو والصرف المساعد، عميد كلية التربية، جامعة الحديدة

د. عبد الله راجحي محمد غانم

أستاذ النحو والصرف، رئيس قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة الحديدة

مقدمـة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعـدُ....

فقد توقف النحويون عند حروف المعاني، ومنها حروف العطف، ودار بينهم جدل كبير حول دلالاتها؛ فذهب فريق إلى أن كل حرف قد وُضِعَ بإزاء معنى معين لا يتجاوزه، فلا ينوب حرف عن حرف، ولا يأخذ حرف دلالة حرف آخر، وذهب فريق آخر إلى الانتصار لفكرة التناوب بين الحروف؛ فقد يأخذ حرف دلالة حرف آخر. وهذا الجدل بين العلماء أثر من آثار الحوار بين معيارية القاعدة النحوية وانفتاح النص على سماوات متعددة من الأفهام للوصول إلى الدلالة المقصودة.

ولذا، يهدف هذا البحث إلى

- الكشف عن منهج ابن فلاح اليمني في الوصول إلى دلالات حروف العطف وموقفه من قضية التناوب بين حروف العطف من خلال مواجهة القاعدة بالنص.
- الكشف عن توجيهات ابن فلاح وتأويلاته للآيات القرآنية التي في ظاهرها مخالفة للقاعدة النحوية العامة فيما يختص بدلالات حروف العطف.
- الكشف عن دور معنى النص وسياقه في تحديد دلالات حروف العطف لدى ابن فلاح.
- الكشف عن موقف ابن فلاح من القواعد النحوية الجاهزة العامة الحاكمة لدلالات حروف العطف عند تعارضها مع معنى النص وسياقه.

وبذلك تتجلى أهمية هذا البحث في وقوفه على حوار بين النص والقاعدة في فهم ظاهرة لغوية مميزة هي دلالات حروف العطف لدى أحد أبرز علماء اليمن في القرن السابع الهجري، هو ابن فلاح اليمني.

(1) هو تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمني النحوي، اشتهر بكنية ابن فلاح، ويكنّى بأبي الخير، أحد علماء القرن السابع الهجري؛ فقد توفّي في سنة 680هـ. من أشهر مؤلفاته النحوية: المغني في النحو، شرح الكافية، الكافي في العربية. انظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، 302/2. وحاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، 1751/2. والزركلي، الأعلام، 303/7.

وقد اعتُمد على المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والملاحظة والتحليل من خلال خطة تمثلت في مقدمة وانتهت بخاتمة، وبينهما عشرة مباحث موزعة على محورين، هي:

المحور الأول: دلالة الاشتراك لفظا ومعنى

- **المبحث الأول: دلالة حرف العطف (الواو).**
- **المبحث الثاني: دلالة حرف العطف (الفاء).**
- **المبحث الثالث: دلالة حرف العطف (ثم).**
- **المبحث الرابع: دلالة حرف العطف (حتى).**

المحور الثاني: دلالة الاشتراك لفظا لا معنى

- **المبحث الأول: دلالة حرف العطف (أو).**
- **المبحث الثاني: دلالة حرف العطف (أم).**
- **المبحث الثالث: دلالة حرف العطف (إما).**
- **المبحث الرابع: دلالة حرف العطف (بل).**
- **المبحث الخامس: دلالة حرف العطف (لكن).**
- **المبحث السادس: دلالة حرف العطف (لا).**

المحور الأول: دلالة الاشتراك لفظا ومعنى

وفي هذا المحور حديث عن دلالات حروف العطف التي تشرك بين المعطوف والمعطوف عليه لفظا ومعنى، وهي عند ابن فلاح أربعة: الواو والفاء وثم، وحتى.

المبحث الأول: دلالة حرف العطف (الواو)

وفي هذا المبحث يواجهنا نص قرآني، هو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾[1] ؛ فقد فهم بعض الفقهاء أن الترتيب في الوضوء آتٍ من دلالة الواو على الترتيب[2].

وهذا الفهم يتعارض مع القاعدة النحوية العامة الحاكمة لدلالة حرف العطف (و) التي تنص على أن (الواو) لمطلق الجمع من غير ترتيب، وهذا ما عليه جمهور النحاة.

ويسلك ابن فلاح في هذا النص طريق التوفيق والمواءمة بين النص والقاعدة معتمدا على السياق الخارجي للنص؛ فيقول:[3] "واعلم أنَّ الشافعي –رحمه الله- وإن قال بالترتيب في آية الوضوء لا يطّرد حكم الترتيب مع الواو في جميع الأحكام، فدلَّ على أنَّه لم يأخذ الترتيب في آية الوضوء من (الواو)؛ لأنَّه لا يمكن جعلها للترتيب في بعض الصور دون البعض، وإنما استفيد الترتيب في آية الوضوء من دليل آخر".

ويوضح ابن فلاح هذا الدليل بقوله: "أنه بدأ بالوجه لشرفه بكمال المواجهة، وبعده باليدين لشرفهما بالقرب من الأشرف وبكونهما آلة الوضوء، وبعدهما بالرأس لقربه من الأشرف ونقصانه من الآلة، وبعده بالرجلين لنقصانهما عن القرب وعن الآلة"[4].

وهكذا نلاحظ أن ابن فلاح اليمني اعتمد على سياق خارجي لفهم النص وتوجيهه تحقيقا للمواءمة بين النص والقاعدة، وهو توجيه مقبول عقلا ومعنى ومنطقا، ولا يشوبه غموض أو تكلف، ويوافق ما عليه جمهور الفقهاء في مسألة الترتيب في الوضوء، ويوافق جمهور النحاة في القول بأن (الواو) لمطلق الجمع من غير ترتيب.

(1) سورة المائدة، الآية: 6
(2) العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة ص: 72.، الماوردي، الحاوي الكبير 168/1.
(3) ابن فلاح، المغني في النحو ص 1217.
(4) ابن فلاح، المغني في النحو ص 1219.

المبحث الثاني: دلالة حرف العطف (الفاء)

وفي هذا المبحث يواجهنا نص قرآني، هو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾[1]؛ فظاهر النص على وجود المهلة الطويلة على خلاف مقتضى الفاء. وهناك من ذهب إلى أنَّ (الفاء) قد تخرج من دلالتها على (الترتيب من غير مهلة)، فتأتي نائبة عن (ثُمَّ) التي تدلُّ على التراخي[2]؛ فالانتقال من العلقة إلى المضغة يقتضي فترة زمنية، وكذلك الانتقال من المضغة إلى العظام، وكَسْو العظام لحمًا، كل هذه يقتضي التراخي، وحقها العطف بـ(ثُمَّ)، فدلَّ هذا على أنَّ (الفاء) هنا بمنزلة (ثُمَّ).

وابن فلاح يرى بقاء (الفاء) على دلالتها من عدم المهلة، وقد ردّ على من احتجّ بهذه الآية بقوله: [3] "ليس كذلك؛ لأن طول المدة وقصرها بالنسبة إلى وقوع الفعل فيها، فإن كان الفعل يقتضي زمانًا طويلاً، طالت المهلة في الظاهر، وإن كان في التحقيق وجود الثاني عقب الأول بغير مهلة بين الفعلين، وإن كان الفعل يقتضي زمانًا قصيرًا ظهر التعقب بين الفعلين بغير مهلة، فالآية واردة على التقدير الأول؛ لأن زمن النطفة وزمن العلقة وزمن المضغة طويل، كما ورد في الخبر"، ويواصل في رده قائلا: "وعند انقضاء زمن الأول يشرع في الثاني بلا مهلة، فلا ينافي معنى الفاء".

ومثله قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۗ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾[4]؛ فظاهر النص على طول المدة بين الإنزال وإصباح الأرض مخضرة، فينافي دلالة الفاء على التعقيب.

ويرى ابن فلاح أن النص في تحقيقه غير مناف لدلالة الفاء على التعقيب؛ فيقول: [5] "وهو في التحقيق غير مناف على ما قررنا؛ لأن أسباب الاخضرار يمتد زمانها، فإذا تكاملت أصبحت مخضرة بغير مهلة بعد تكامل أسباب الاخضرار".

وهكذا يتبين أن توجيه ابن فلاح للنصين السابقين توجيه ينم عن فهم وإدراك للمعنى الكلي لكل نص. وقد استطاع من خلال هذا الفهم وهذا الإدراك التوفيق بين النص والقاعدة النحوية التي تحكم دلالة حرف العطف (الفاء)؛ فقد سلك ابن فلاح مسلك جمهور النحاة في كون (الفاء) تدل على التشريك مع الترتيب والتعقيب، وبهذين التوجيهين للنصين السابقين يزيل تعارضا قد ينشأ للوهلة الأولى بين النص والقاعدة.

(1) سورة المؤمنون، الآية: 14.
(2) المرادي، الجنى الداني ص 62.
(3) ابن فلاح، المغني في النحو ص 1220، 1221.
(4) سورة الحج، الآية: 63.
(5) ابن فلاح، المغني في النحو ص 1221.

ويواجهنا في هذا المبحث ثلاثة نصوص قرآنية هي:

1. قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴾[1] ،

2. قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾[2]،

3. قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾[3]

فهذه النصوص تتعارض في ظاهرها مع دلالة حرف العطف (الفاء) على الترتيب؛ فالاستعاذة تكون قبل القراءة، والغسل يكون قبل الصلاة، والبأس قبل الهلاك. وقد حكي عن الفراء أنه قال: [4] "إن الفاء لا تفيد الترتيب مطلقا؛ إذ ربما أتى ما بعد الفاء سابقا إذا كان في الكلام دليل السبق، فإذا عدم الدليل لم يجز".

وقد وجّه ابن فلاح النصين الأول والثاني (آية النحل وآية المائدة) بقوله: [5] "فتقديره: إذا أردت قراءة القرآن فاستعذ، وإذا أردتم القيام إلى الصلاة فاغسلوا، فاكتفى بالمسبب عن السبب، ونظيره ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنۢبَجَسَتْ ﴾[6] أي فضرب فانبجست على حذف السبب وإبقاء المسبب". وهذا التوجيه يبقي (الفاء) محتفظا بدلالته على الترتيب، وهو توجيه الأكثرين من المفسرين والنحاة ممن سبقوا ابن فلاح[7].

ويبدو أن ابن فلاح لم يكن موفقا في حكمه على قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ﴾ بأنه حذف للسبب وإبقاء على المسبب؛ لأن هذه الآية حذف للمسبب (فضرب) وإبقاء للسبب (اضرب)، وإن كان يقصد بأن الآية حذف للسبب (فضرب) وإبقاء للمسبب (فانبجست)، فهو وهم أو غلط؛ لأننا بصدد علاقة حذف، أحد طرفيها المحذوف (فضرب)، والآخر الدليل على المحذوف وهو (اضرب)، وليست فانبجست دليلا على المحذوف (فضرب).

وأما النص الثالث ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾[8]، فقد طرح ابن فلاح سبعة أوجه في توضيحه وقراءة معناه لكي يواءم بين النص والقاعدة النحوية العامة القائلة بدلالة الفاء على الترتيب، وهذه الأوجه هي[9]:

1. أحدها: أنه علي حذف السبب وإبقاء المسبب، أي: أردنا إهلاكها.

(1) سورة النحل الآية: 98
(2) سورة المائدة، الآية: 6
(3) سورة الأعراف، الآية: 4
(4) انظر: الزجاج، إعراب القرآن (المنسوب إليه) ص 100. والمرادي، الجنى الداني ص 62. وابن هشام، مغني اللبيب 478/2.
(5) ابن فلاح، المغني في النحو ص 1222.
(6) سورة الأعراف، الآية: 160.
(7) انظر: ابن جني، الخصائص 289/1، 174/2.
(8) سورة الأعراف، الآية: 4
(9) انظر: ابن فلاح، المغني ص 1222، 1223.

2. الثاني: أن الهلاك على نوعين باستئصال وبغير استئصال، والمعني وكم من قرية أهلكنا بغير استئصال للجميع، فجاءها بأسنا باستئصال الجميع.
3. الثالث: انه لما كان مجيء البأس مجهولا للناس، والهلاك معلوم لهم ذكره عقيب الهلاك وإن كان سابقا عليه؛ لأنه لا يتضح إلا بالهلاك.
4. الرابع: أن المعني قاربنا إهلاكها فجاءها بأسنا فأهلكناها.
5. الخامس: أنه على التقديم والتأخير، أي: جاءها بأسنا فأهلكناها.
6. السادس: أن الهلاك ومجيء البأس لما تقاربا في المعني جاز تقديم أحدهما على الآخر لعدم تفاوت المعني، ونظيره في كلامهم أحسنت إلي فأعطيتني، وأعطيتني فأحسنت إلي.
7. السابع: أن معنى فجاءها بأسنا فحكم بمجيء بأسنا لأنه لما شوهد الإهلاك علم بمجيء البأس وحكم به، ويكون من قبيل الاستدلال بوجود الأثر على المؤثر، ونظيره أن من ظهر منه الفعل المحكم حكم بأنه عالم.

وهذه الأوجه – ما عدا الثالث والخامس - مقبولة عقلا ومنطقا ومعنى، ولا يشوبها غموض أو تكلف، وتحقق المواءمة بين النص والقاعدة في دلالة الفاء على الترتيب. وأما الوجهان الثالث والخامس فيبدو أن فيهما غموض وتكلف، ولا يقنعان في إثبات دلالة الفاء على الترتيب.

المبحث الثالث: دلالة حرف العطف (ثم)

ويواجهنا في هذا المبحث النصوص التالية:

1. قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾[1]
2. قوله تعالى: ﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾[2]
3. وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٨﴾ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٨﴾﴾[3]
4. قوله تعالى: ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ ﴿٤٦﴾﴾[4]
5. قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿١٦﴾ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[5]
6. قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾﴾[6]
7. قول الشاعر:

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوْهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهْ[7]

فهذه النصوص تتعارض في ظاهرها مع دلالة حرف العطف (ثم) على الترتيب؛ وحينما واجهها ابن فلاح أعطى لها جوابين، أحدهما عام، والآخر خاص، وتوضيحهما في التالي:

الجواب العام: وهو جواب اضطر فيه ابن فلاح إلى إجراء تعديل خفيف على القاعدة العامة التي تحكم دلالة حرف العطف (ثم) القاضية بإفادتها الترتيب والتراخي؛ فقد أورد قول ابن الدهان بأن المهلة والترتيب في المفردات، وأما الجمل فلا يلزم فيها ذلك، بل قد تدل على تقديم ما بعدها على ما قبلها، والأصح المحافظة على معناها أين وقعت، وتأويل ما خالف معناها، والجواب العام لهذه الجمل أنها تدل على ترتيب خبر على خبر لا على ترتيب المخبر عنه[8].

وهذا التفصيل غير موجود عند ذكر القاعدة النحوية العامة التي تحكي دلالة (ثم) على الترتيب والتراخي. ويبدو أن التعرض للنصوص والاصطدام بها هو ما دفع ابن فلاح إلى إجراء

(1) سورة طه، الآية: 82
(2) سورة هود، الآية: 5
(3) سورة الانفطار، الآية: 17، 18.
(4) سورة يونس، الآية: 46.
(5) سورة البلد، الآية: 12 -17.
(6) سورة آل عمران، الآية: 59.
(7) البيت لأبي نوَاس، انظر: ديوانه ص 47. والبغدادي، خزانة الأدب (37/11، 40).
(8) ابن فلاح، المغني ص 1224.

هذا التعديل الخفيف على القاعدة العامة حينما لم يجد مبررا من التوجيه والتأويل يوفق به بين هذه النصوص والقاعدة العامة.

ويبدو أن ابن فلاح قد استفاد توجيهه هذا من الفراء الذي يقول: [1] "إن العرب إذا أخبرت عن رجلين بفعلين ردوا الآخر بـ (ثم) إذا كان هو الآخرَ في المعنى، وربما جعلوا (ثم) فيما معناه التقديم، ويجعلون (ثم) من خبر المتكلم، من ذلك أن تقول: قد بلغني ما صنعت يومك هذا ثم ما صنعت أمسِ أعجبُ، فهذا نسق من خبر المتكلم. وتقول: قد أعطيتك اليوم شيئا ثم الذي أعطيتك أمسِ أكثرُ، فهذا من ذلك"

الجواب الخاص: وهو جواب يوضح مدى اهتمام ابن فلاح وتركيزه على سياق النص ووحدته الكلية للتوفيق والمواءمة بين النص والقاعدة النحوية الحاكمة لدلالة حرف العطف (ثم)، وقد تناول به نصين هما الأول والسادس[2]. فأما الخاص بالنص الأول فمن وجهين:

- أحدهما: أن المراد بالهداية هداية الدوام؛ لأن الغفران يتوقف على العاقبة لا هداية الابتداء؛ لأنها من معلومة من قوله تعالى: ﴿تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾[3].

- الثاني: أن المراد ثم اهتدى إلى سلوك طريق الاستقامة فيما يعرض له بعد ذلك من الوقائع.

وهذان التوجيهان قريبان من توجيه الزمخشري؛ إذ يقول: [4] "الاهتداء هو الاستقامة والثبات على الهدي المذكور، وهو التوبة والإيمان والعمل الصالح، وكلمة التراخي دلت على تباين المنزلتين دلالتها على تباين الوقتين في: جاءني زيد ثم عمرو، أعني أن منزلة الاستقامة على الخير مباينة لمنزلة الخير نفسه؛ لأنها أعلى منها وأفضل".

وأما الخاص بالنص السادس فمن وجهين:

- أحدهما: أن الخلق عبارة عن إيجاد الجثة، والتكوين عبارة عن نفخ الروح فيها وإتمامها.

- الثاني: أن الخلق عبارة عن تصويره جسدا من طين، والتكوين عبارة عن جعله لحما ودما، وهي على هذين الوجهين لترتيب المخبر عنه، وإذا جمع مجموع الأجوبة في الآيتين حصل منها أربعة أوجه: التقديم وترتيب الخبر والوجهان الخاصان، وفي غيرهما وجهان وقد جاءا معا في الأحرف الثلاثة في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى هُوَ يُطۡعِمُنِى وَيَسۡقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضۡتُ فَهُوَ يَشۡفِينِ ﴿٨٠﴾ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحۡيِينِ ﴿٨١﴾﴾[5]؛ فعطف بالواو إذ لا ترتيب للسقي والطعام، وعطف بالفاء لما كان الشفاء عقب المرض، وعطف بـ(ثم) لتراخي الإحياء عن الإماتة.

(1) الفراء، معاني القرآن 415/2.
(2) ابن فلاح، المغني ص 1225.
(3) سورة طه، الآية: 82.
(4) الزمخشري، الكشاف ج2 ص548.
(5) سورة الشعراء، الآية: 79- 81.

المبحث الرابع: دلالة حرف العطف (حتى)

لم يتعرض ابن فلاح بالتأويل أو التوجيه لنصوص تخالف القاعدة العامة التي تحكم دلالة حرف العطف (حتى)؛ ولعل ذلك مرده إلى الأسباب التالية:

1. استعمال (حتى) عاطفة قليل في اللسان العربي، وما يؤكد ذلك عدم ورودها في القرآن الكريم؛ يقول السيوطي:[1] "وَنَرَدُ عَاطِفَةً وَلَا أَعْلَمُهُ فِي الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ بِهَا قَلِيلٌ جِدًّا، وَمِنْ ثَمَّ أَنْكَرَهُ الْكُوفِيُّونَ أَلْبَتَّةَ".
2. إذا ورد ما بعد حتى مجرورا؛ فإنه يوجّه نحويا على أساس أن (حتى) حرف جر، وليس حرف عطف، وما بعدها مجرور.
3. إذا ورد ما بعد (حتى) مرفوعا أو منصوبا؛ فإنه يوجه نحويا على أساس إضمار عامل في المرفوع أو المنصوب بعد (حتى)؛ فالكوفيون لا يجعلون (حتى) حرف عطف، ويعربون ما بعدها على إضمار[2].

ولابن فلاح رأي خاص في دلالة (حتّى)، فهو يرى أنها مثل (ثُمَّ) في الترتيب والمهلة، إلاّ أنَّه يُشترط أن يكون معطوفها جزءًا من المعطوف عليه؛ ليصحَّ جعله غايةً له يعلم منها مخالفته الأوّل فيما أوجبت له المهلة من ضعف أو قوّة، كـ: قدم الحجاج حتّى المشاةُ، وماتَ الناسُ حتّى الأنبياء[3].

ويبدو رأي ابن فلاح موافقًا لما عليه مذهب الزمخشري وابن يعيش، فقد ذهبا إلى أنَّ (حتّى) من جملة الحروف التي تفيد الترتيب، من غير أن يُبينا إن كان الترتيب بمهلة مثل(ثُمّ)، أو من غير مهلة كـ(الفاء) [4].

وأمَّا الرماني، فهو يرى أنّ (حتّى) لا تدلُّ على مهلة، بل هي مثل (الواو) للجمع من غير ترتيب ولا مهلة، فإذا قلت: قامَ القومُ حتّى زيدٌ، احتمل أنْ يكونَ القائم أولاً زيدًا، وأنْ يكون القائمُ أولاً القوم، بمهلة أو غير مهلة، وأن يكونوا قاموا في وقت واحد، إلا أنَّها تفارق الواو في أنَّ ما بعدها لا يكون أبدًا إلا جزءًا مما قبلها، وأن يكون ما بعدها إمَّا حقيرًا أو عظيمًا، فلا تقول: قامَ القوم حتّى زيدٌ إلا وزيدٌ عظيمٌ أو حقيرٌ، فتقول في التعظيم: ماتَ الناسُ حتّى الأنبياء، وفي التحقير: قدم الحجاج حتّى المشاةُ، وهذا نفسه مذهب ابن عصفور، والمرادي[5].

(1) السيوطي، الاتقان في علوم القرآن 228/2.
(2) انظر: المرادي، الجنى الداني ص546، وابن فارس، الصاحبي ص 222، 223.
(3) ابن فلاح، المغني ص 1226، 1227.
(4) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 94/8، 95.
(5) انظر: الرماني، معاني الحروف ص 119، ابن عصفور، شرح الجمل231/1، المرادي، الجنى الداني ص546، 547.

وذهب ابن هشام مذهب الرماني؛ إذ يرى أن (حتى) بمعنى (الواو)، وأنها تفارقها في أمور، منها ما ورد عند ابن عصفور، ومنها أن معطوفها لا يكون مضمرًا ولا جملة[1].

وأمَّا المالقي فكان كلامه يتضمن موافقة ابن عصفور في دلالة (حتى)، وإن لم يصرّح، فهو يقول: إنَّ (حتى) العاطفة هي التي تُشرك بين المفردين والجُملتين في الكلام، كقولك: قامَ القومُ حتى قام زيدٌ، وبين الاسمين في اللفظ المعنى: في اللفظ من الرفع والنصب والخفض، وفي المعنى من النفي والإثبات[2].

ولعل رأي ابن فلاح أقرب إلى الصواب، فلا يمكن حمل دلالة (حتّى) على مطلق العطف؛ لأن المعطوف بها لا يكون إلا متأخرًا في الرتبة عن المعطوف عليه.

ومعلوم أنَّ (حتّى) قد تكون حرف عطف وقد تكون غير ذلك، ولذا فقد صرّح ابن يعيش بأن العطف بها لا يتحقق إلا في حالة النصب، نحو قولك: رأيت القوم حتى زيدًا؛ لأنّه لا وجه لنصب (زيدًا) إلا أن يكون معطوفًا على ما قبله، أما في حالة الرفع، نحو: جاء القوم حتّى زيدٌ، فيحتمل أن تكون (حتّى) حرف ابتداء، وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر، وكذلك إذا خفضت ربما يتوهم فيها الغاية؛ لكون (حتّى) غير راسخة القدم في باب العطف، ولا متمكنة فيه[3].

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 280/2 وما بعدها .
(2) انظر: المالقي، رصف المباني ص 258.
(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (8/96-97).

المحور الثاني: دلالة الاشتراك لفظا لا معنى

وفي هذا المحور حديث عن دلالات حروف العطف التي تشرك بين المعطوف والمعطوف عليه لفظا لا معنى. وقد تحدّث ابن فلاح عن هذا القسم من الحروف، فجعلها ستة أحرف هي: (أو) و(إمَّا) و(أم) و(بل) و(لكن) و(لا)، وقد ذكر أنَّ من أحكام هذا القسم من حروف العطف أنَّه لا يجوز فيه الاشتراك في الضمير، نحو: زيدٌ أو عمرو قامَا، بل يقال: زيدٌ أو عمرو قام؛ لأنَّك لو أشركت في الضمير، لكان الفعل لهما، والتقدير أنَّه لأحدهما؛ لأنَّ حرف العطف لأحد الشيئين[1].

المبحث الأول: دلالة حرف العطف (أو)

وفي هذا المبحث يواجهنا نص قرآني، هو قوله تعالى: ﴿ أَوۡ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ ﴾[2]. ففي هذا النص توجد مشكلة هي اشتراك المتعاطفين بـ(أو) في الضمير كما يبدو من ظاهر النص، وهذا فيه تعارض مع الأحكام النحوية لحرف العطف (أو).

وللخروج من هذه المشكلة، طرح ابن فلاح ثلاثة أوجه، هي[3]:

- أنَّ (أَوْ) بمعنى الواو، ولذلك أعاد عليهما ضمير الاثنين، ولو كانت باقية على بابها، لقال: أولى به؛ لأنَّ (أو) لأحد الشيئين.
- أنَّ الضمير يعود على اسم كان لا على الخبر، واسمها الخصم، أو المشهود له والمشهود عليه؛ لدلالة ما تقدّم عليه، وتكون أو هنا للتفصيل، وذلك أن كل واحد من الخصمين أو المشهود له والمشهود عليه يحتمل ثلاثة أقسام، أن يكونا غنيين، وأن يكون فقيرين، وأن يكون أحدهما غنيًّا والآخر فقيرًا، فلمّا لم يذكر هذه الأقسام، أتى بـ(أو) للدلالة على هذا التفصيل، فيكون الضمير في (بهما) عائدًا على اسمها على أي صفة كان، أي: إن يكن كل واحد من الخصمين أو المشهود له والمشهود عليه غنيين أو فقيرين أو غنيا وفقيرا فالله أولى بهما، ويكون (غنيا) في معنى غنيين لأنه أحد الأقسام، و(فقيرا) في معنى فقيرين لأنه القسم الثاني، والقسم الثالث وهو الغني والفقير يؤخذ من كل واحد منهما، وعلى هذا يرتفع إشكال عطف الخبر بـ(أو)، وهذا أقصى ما يمكن في تقرير هذا الوجه.
- أن يعود الضمير على الغنى والفقر؛ لدلالة الاسمين عليهما، أي فالله أولى بالغنى والفقر.

وهكذا، يتبين أن ابن فلاح لم يكتف بالوجه الأول الذي يحل مشكلة عودة الضمير إلى المتعاطفين؛ لكونه يدخلنا في إشكالية القول بنيابة (أو) عن (الواو) في هذا النص فيوقعنا في

(1) ابن فلاح، المغني ص1207، 1208.
(2) سورة النساء، الآية: 135 .
(3) ابن فلاح، المغني ص 1208، 1209.

مشكلة أخرى هي منطقية المعنى؛ فالغنى والفقر لا يجتمعان في شخص واحد لحظة كونه مشهودا له أو مشهودا عليه؛ لذا لجأ إلى التوجيهين الثاني والثالث معتمدا على سياق النص ليحل مشكلة المعنى ولتبقى (أو) محتفظة بدلالتها على التفصيل لا نائبة عن (الواو).

ويواجهنا في هذا المبحث أيضا قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[1]. ففي هذا النص توجد إشكالية تحديد دلالة (أو)؛ فقد ذكر ابن فلاح أربعة من أقوال العلماء لتحديد هذه الدلالة، وهذه الأقوال هي[2]:

- بمعنى (بل)، أي أن دلالتها الإضراب، وهذا قول بعض الكوفيين[3].
- بمعنى (الواو). والمعنى: إلى مائة ألف ويزيدون؛ وذلك دفعًا لما يتوهم من ظاهر الآية من الشك والتردد؛ إذ يستحيل على الله أن يعترضه الشك أو يدخل عليه التردد. وهذا المذهب عزاه ابن جني إلى قطرب، وعزاه المرادي، وابن هشام إلى الأخفش والجرمي وجماعة من الكوفيين[4].
- دلالة الشك، وهذا الشك راجع للمخاطبين. وهذا رأي ابن جني، فهو يرى أن (أو) باقية على معناها في الدلالة على الشك؛ إذ يقول:[5] " فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفراء بمعنى (بل)، ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى (الواو). لكنها عندنا على بابها في كونها شكًّا. وذلك أن هذا كلام خرج حكاية من الله -عز وجل- لقول المخلوقين. وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون".
- دلالة التخيير، أي: تخيير المخاطبين بين أن يقولوا مائة ألف أو يزيدون عليه.

وأما ابن فلاح فيرى أنها تفيد الإبهام لمصلحة لا يوقف عليها[6]. وعلى الرغم من مغايرة الأوجه السابقة لرأي ابن فلاح نجده يتخذ منها موقفا محايدا فلم يتعرض لها بالرفض أو التضعيف أو النقد، ولعل ذلك يعود إلى عجزه عن بيان المصلحة (الغرض) من وراء الإبهام بـ(أو) في هذا النص. ويبدو أن الغرض من هذا الإبهام هو إطلاق العَنان للمخاطبين في تخيّل المساحة العددية لكثرة القوم الذين أرسل إليهم في هذا النص.

(1) سورة الصافات، الآية: 147 .
(2) ابن فلاح، المغني ص 1229.
(3) الفراء، معاني القرآن: (72/1)، أبو البركات الأنباري، الإنصاف: (478/2)، المالقي، رصف المباني: (211).
(4) ابن جني الخصائص 461/2، الفراء، معاني القرآن: (72/1)، أبو البركات الأنباري، الإنصاف: (478/2)، المالقي، رصف المباني: (211).
(5) ابن جني الخصائص، 461/2.
(6) ابن فلاح، المغني ص 1228.

ويواجهنا في هذا المبحث أيضا قول الشاعر[1]:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى
وَصُــوْرَتِها أَوْ أَنْتَ فِي العَــيْنِ أَمْلَــحُ

ففي هذا النص توجد إشكالية تحديد دلالة (أو)؛ فبعض النحويين يرى أنها على معنى (بل)، ويكون التقدير: بل أنت في العين أملح، ومستندهم في ذلك أن (أو) تأتي للإضراب بمعنى (بل) مطلقًا، دون قيد أو شرط[2]. وهذا ما أقرّ به ابن فلاح.

وأمّا ابن جني، فهو يرى أن (أو) هنا باقية على بابها من الشّك، فهو يقول:[3] " وقال: معناه: بل أنت في العين أملح. وإذا أرينا أنها في موضعها وعلى بابها -بل إذا كانت هنا على بابها كانت أحسن معنًى وأعلى مذهبًا - فقد وفَّينا ما علينا. وذلك أنها على بابها من الشك، ألا ترى أنه لو أراد بها معنى بل فقال: بل أنت في العين أملح، لم يفِ بمعنى (أو) في الشك؛ لأنه إذا قطع بيقين أنها في العين أملح كان في ذلك سرف منه ودعاء إلى التهمة في الإفراط له، وإذا أخرج الكلام مخرج الشك كان في صورة المقتصد غير المتحامل ولا المتعجرف، فكان أعذب للفظه وأقرب إلى تقبله.

ويبدو أن ما ذهب إليه ابن جني في هذا النص هو الصواب؛ لكونه تغلغل في أعماق المعنى الذي يجسد قصدية الشاعر؛ فحسُن المعنى، وبقيت (أو) على بابها.

ويواجهنا في هذا المبحث أيضا قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[4]. ففي هذا النص توجد إشكالية تحديد دلالة (أو)؛ فقد قال بعض العلماء: إنَّ (أو) ههنا بمعنى (الواو)[5] حتّى يتوجه النهي إلى المجموع. وقد اتخذ ابن فلاح موقفا رافضا لهذا الرأي؛ فحكم عليه بالضعف؛ إذ يقول:[6] "وهو ضعيف؛ لأنَّه وإن توجه النهي إلى المجموع، لا يتوجه النهي إلى أحدهما؛ لأنَّك إذا قلت: لا تجالس الحسن وابن سيرين، فإنَّما نهيته عن الجمع بينهما في المجالسة، ولا يلزم منه النهي عن مجالسة كلّ واحد منهما على انفراده؛ لأنَّ اللفظ لا يقتضيه".

وأما رأي ابن فلاح في بيان دلالة (أو) في هذا النص؛ فقد أوضحه بقوله:[7] "للإباحة، وكانَ قبل النهي يطيع آثمًا أو كفورا، فإذا ورد النهي عليه جاز أن ينصرف إلى المجموع الذي كان يجوز له النهي، وجاز أنْ ينصرف إلى ما تقتضيه (أو)، وهو أحدهما، وأحدهما يصدق على كل واحد منهما، فيلزم المنع من إطاعتهما؛ لوجود أحدهما في المجموع".

(1) ذو الرمة، ملحق ديوانه: (1857)، وابن جني، المحتسب: (99/1)، والخصائص: (457/2-458)، والفراء، معاني القرآن: 72/1، وابن الأنباري، الإنصاف: 478/2، والبغدادي، خزانة الأدب: 65/11.
(2) المرادي، الجنى الداني: (229).
(3) انظر: ابن جني، الخصائص: (458/2).
(4) سورة الإنسان، الآية: 24 .
(5) الفراء، معاني القرآن: (219/3- 220)، والنحاس، إعراب القرآن: (107/5).
(6) ابن فلاح، المغني في النحو: (1231)..
(7) ابن فلاح، المغني في النحو: (1231).

وهنا نلاحظ أن ابن فلاح يرفض القول بنيابة (أو) عن (الواو) وفقا لما يمليه المعنى وسياق النص الذي هو بصدده، لا تمسكا بقاعدة عامة سابقة، ويستنبط من النص ذاته معنى تتضح به دلالة (أو).

ويواجهنا في هذا المبحث أيضا قوله تعالى: ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾[1]. ففي هذا النص توجد إشكاليتان، الأولى: تحديد المعطوف عليه، والأخرى: تحديد دلالة (أو).

فأما الإشكالية الأولى، فقد أورد ابن فلاح ثلاثة آراء في ذلك، هي[2]:

- المعطوف عليه هو (الشحوم). أي أن المعطوف (الحوايا، ما اختلط) في موضع نصب إتباعا للمفعول به (الشحوم). وعلى ذلك تكون (الحوايا، ما اختلط) محرمة. وقد أجاز ابن فلاح هذا الرأي.
- المعطوف عليه هو (ما حملت). أي أن المعطوف (الحوايا، ما اختلط) في موضع نصب إتباعا للمستثنى (ما حملت). وعلى ذلك تكون(الحوايا، ما اختلط) محللة. وقد أجاز ابن فلاح هذا الرأي.
- المعطوف عليه (الظهور). أي أن المعطوف (الحوايا، ما اختلط) في موضع رفع، وهذا رأي الكسائي، وقد اتخذ ابن فلاح موقفا رافضا لهذا الرأي؛ فحكم عليه بالضعف معللا حكمه بقوله:[3] "وهذا ضعيف لوجهين: أحدهما: أَنَّه إنْ صحّ هذا التقدير في (الحوايا)، لا يصحُّ فيما بعده. والآخر: أنَّه يصير المحلل ما حملته (الحوايا) دون الحوايا نفسها".

وأما الإشكالية الثانية (تحديد دلالة أو)، فقد أورد ابن فلاح وجهين في ذلك، هما[4]:

- دلالة التفصيل؛ حيث يقول ابن فلاح: "وقيل لتفصيل مواضع التحريم أو التحليل على اختلاف العطفين". ويبدو أن هذا الوجه مع قبوله غير مفضل عند ابن فلاح؛ فقد أوحت عبارته (وقيل) بذلك.
- (أو) بمعنى (الواو). وهذا الوجه يتبناه ابن فلاح مع ما فيه من خروج (أو) عن بابها ونيابتها عن (الواو). وهذا أمر أملاه سياق النص ومعناه العام؛ فحتم على ابن فلاح الأخذ به.

(1) سورة الأنعام، الآية: 146 .
(2) ابن فلاح، المغني: 1229.
(3) ابن فلاح، المغني: 1229.
(4) ابن فلاح، المغني: 1229.

المبحث الثاني: دلالة حرف العطف (أم)

وفي هذا المبحث يواجهنا نصان قرآنيان، هو قوله تعالى:[1] ﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ ﴾، وقوله تعالى:[2] ﴿ أَمۡ أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ مَهِينٞ ﴾.

ففي النص الأول توجد إشكالية في تحديد دلالة (أم)؛ والعلماء في ذلك على قولين، هما:

- (أم) مقدرة في هذا النص بـ(بل) وحدها.
- (أم) مقدرة في هذا النص بـ(بل) و(الهمزة)؛ لتضمنها معنى الاستفهام ومعنى حرف العطف الذي يدل على ترك كلام إلى كلام.

ويتبنى ابن فلاح الرأي الثاني؛ حيث يقول:[3] "أي بل أتخذ بهمزة مقطوعة على الاستفهام، وهي في هذين السورة تدلُّ على الإنكار؛ لتضمنها معنى الهمزة الدّالة عليه، ولا يجوز تقديرها بـ(بل) وحدها؛ لأنَّ ما بعد (بل) محقق، فلو قُدّرت بـ(بلْ) وحدها لفسد المعنى؛ من وجهين: **أحدهما**: أنه يؤدي إلى إبطال معنى الاستفهام الذي يدل عليه، **والثاني**: أنه يفضي إلى الكفر في بعض الصور؛ لأنَّ (بل) يحقق له حصول البنات، واتخاذ بنات مما يخلق، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا".

وأما النص الثاني فعلى عكس النص السابق؛ حيث يفرض المعنى أن تقدر (أم) بـ(بل) وحدها؛ يقول ابن فلاح:[4] " فإنَّ المعنى يقتضي تقدير (بل) وحدها؛ لأنَّه يحقق لنفسه الخيرية ولا يشك فيها؛ لأنَّ من ادّعى الربوبية قطع بأنّه خير من غيره"

وهكذا يتبين لنا كيف تحكم المعنى الصحيح للنص في تحديد دلالة حرف العطف (أم) لدى ابن فلاح، وكيف استدل ابن فلاح بفساد معنى النص في دحض الرأي المغاير، وإن استوعبته القاعدة النحوية العامة.

(1) سورة الزخرف، الآية: 16.
(2) سورة الزخرف، الآية: 52.
(3) ابن فلاح، المغني: 1239.
(4) ابن فلاح، المغني: 1240.

المبحث الثالث: دلالة حرف العطف (إمّا)

ذكر ابن فلاح أن لـ(إمّا) العاطفة[1]، موضعين يحددان دلالتها[2]:

- **أن تأتي في الخبر، فتكون للشك والإبهام،** كقولك: جاءني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو، فإن كنتَ عالمًا بمن جاء، كانت للإبهام على السامع لمصلحة ما، وإن كنت غير عالم، كانت للشكِّ. ويرى أنَّ دلالة (إمَّا) على الشّكّ تسري من أول الكلام، بخلاف (أو)؛ حيث يقول:[3] "والشك معها من أول الكلام بخلاف (أو) فإنه يسري معها من آخر الكلام إلى أوّله. فإن قيل: إذا كانت (إما) الأولى لا يستفاد منها إلا الشك من غير عطف، فهلا قدمت على الفعل؛ فيقول: إما قام زيد وإما عمرو. قلنا: لا يصح تقديمها؛ لأن الفعل غير مشكوك فيه، إنما الشك في الفاعل فلذلك تقدمت عليه، ولم تتقدم على غير المشكوك".
- **أن تأتي في الطلب، فتكون للتخيير والإباحة،** كقولك في التخيير: خُذ من مالي إمَّا دينارًا وإمَّا درهمًا. وفي الإباحة: جالس إمَّا الحسن وإمّا ابن سيرين.

والملاحظ في هذا المبحث أن مجموع الدلالات لدى ابن فلاح في الموضعين (الخبر والطلب) أربعة، هي: الشك، والإبهام، والتخيير، والإباحة. ولم يذكر من الدلالات التفصيل، والتخيير، وتفريق المجرد.

هذا، وقد انقسم العلماء في دلالة (إمَّا) على العطف إلى فريقين، هما:

- فريق يقول: إنَّها حرف عطف، ويتبنى هذا القول أكثر النحاة.
- فريق يقول: إنَّها ليست بعاطفة، وقد تبنى هذا القول كلّ من: يونس، وابن كيسان، وأبي علي الفارسي، والرماني، وابن مالك[4]؛ إذ يقول: [5] "ومذهب ابن كيسان، وأبي علي أن العاطف إنّما هو الواو التي قبلها، وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بـ(أو)، وبقولهما أقول؛ تخلصاً من دخول عاطف على عاطف، ولأن وقوعها بعد الواو، مسبوقة بمثلها، شبيه بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقة بمثلها، في مثل: (لا زيد ولا عمرو فيها)، و(لا) هذه غير عاطفة، بإجماع. فلتكن (إمّا) مثلها، إلحاقًا للنظير بالنظير، وعملاً بمقتضى الأوْلَوِيّة". وهذا أيضًا مذهب ابن عصفور، فقد ذهب إلى أن هذا الحرف مما اتفق النحويون على أنّه ليس بحرف عطف، وما جيء به في حروف العطف إلا

(1) انظرالأقوال في كون (إمَّا) عاطفة في: سيبويه، الكتاب: (135/1)، وأبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي: (297)، والمالقي، رصف المباني: (183)، والمرادي، الجنى الداني: (529-530)، وابن هشام، مغني اللبيب: 377/1.

(2) ابن فلاح، المغني: 1232.

(3) ابن فلاح، المغني في النحو: (1233).

(4) انظر: أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي: (224)، وابن مالك، شرح الكافية الشافية (1126/3)، والمرادي، الجنى الداني: (528-529)، والرماني، معاني الحروف : (131).

(5) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: (1226/3).

لمصاحبته إياها، واستدلّ على مذهبه بشيئين: أحدهما: مجيئه مباشرًا للعامل، فتقول: قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرو، وحرف العطف إنّما يكون بعد المعطوف عليه. والآخر: أنّها لما جاءت في محل العطف، دخلت عليها الواو، فقلت: وإمّا عمرو، وحرف العطف لا يدخل عليه حرف العطف[1]. وأورد المرادي أن الخلاف بين النحويين في دلالة (إمّا) على العطف يقتصر على (إمّا) الثانية، وأما (إمّا) الأولى فلا خلاف بينهم في عدم دلالتها على العطف[2].

ويقول الرماني:[3] "وليست (إمّا) من حروف العطف كما يذهب إليه بعض النحويين؛ يدلك على ذلك أنّك إذا قلت: رأيتُ إمّا زيدًا وإمّا عمرًا، لم يخل قولك: (إمّا زيدًا وإمّا عمرًا) أن تكون (إمّا) الأولى عاطفة أو الثانية، فلا يجوز أن تكون الأولى حرف عطف؛ لأنَّ حرف العطف لا يُبتدأ به. ولا يجوز أن تكون الثانية؛ لأنَّ الواو حرف عطف، ولا يجمع بين حرفي عطف في شيء من الكلام. وإذا تبيّن ذلك، بطل أن تكون عاطفة، ولكن النحويين لمّا أعربوا ما بعدها كإعراب ما قبلها، ذكروها مع حروف العطف تقريبًا واتساعًا". ويبدو هذا الرأي هو الصواب؛ لقوة ما احتّج له به.

ويبدو أن هذا الخلاف الكبير بين النحاة كان سببا في عدم وجود قاعدة عامة موحدة محددة دلالة عامة لـــ(إما) بوصفها حرف عطف؛ ولذا لم يقف ابن فلاح على نصوص تعارضت في ظاهرها مع هذه الدلالة.

المبحث الرابع: دلالة حرف العطف (بل)

تحدّث ابن فلاح عن (بل) بوصفها حرف عطف، فأثبت لها ثلاث دلالات، هي[4]:

- **الإضراب الاستدراكي**: ويكون في حالة النفي؛ يقول ابن فلاح:[5] " وتفيد الاستدراك بعد النفي قياسًا على (لكن) في مخالفة ما بعدها لما قبلها؛ لأنَّ ما بعدها الحكم المنفي عن الأول ثابتٌ له، كما بعد (لكن)".
- **الإضراب الإبطالي**: ويكون في حالة الإيجاب عند الغلط وسبق اللسان؛ يقول ابن فلاح: "ويقدر بعد (بل) فعل، ويكون الإضراب عن الإخبار عن الأول إلى الإخبار عن

(1) انظر: ابن عصفور، شرح الجمل: (1/226-227).
(2) انظر: المرادي، الجنى الداني: (528-529).
(3) الرماني، معاني الحروف: (131).
(4) ابن فلاح، المغني في النحو: (1247-1250).
(5) ابن فلاح، المغني: 1247.

الثاني، ويفيد إبطال الأول بالكلية، وهذا المعنى لا يأتي في التنزيل ولا في كلام فصيح".

- **الإضراب الانتقالي**: ويكون في حالة الإيجاب؛ يقول ابن فلاح: "أن يفيد الانتقال من قضية إلى قضية من غير إبطال حكم الأولى، ولا يمكن إنكاره لورود التنزيل به قال تعالى﴿ بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُم مِنْهَا عَمُونَ ﴿٦٦﴾ ﴾[1] فهم متصفون بهذه الأحكام المذكورة، وقال تعالى﴿ لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُمْ مَّوْعِدًا ﴿٤٨﴾ ﴾[2] وقال في آية﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٥﴾ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴿١٦٦﴾ ﴾ [3] وفي موضع آخر ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾ والمراد تعديد خطاياهم، وقال تعالى ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ﴾[4] وقال تعالى ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ﴾[5] انتقل من القصة الأولى إلى ما هو أهم منها".

والملاحظ في هذا المبحث أن استناد ابن فلاح على نصوص قرآنية كان في الدلالة الثالثة، أما الدلالتان الأولى والثانية فقد اقتصر توضيحه فيها بالأمثلة المصنوعة فقط؛ فكأنه بذلك يلمح إلى عدم ورودهما في القرآن الكريم.

المبحث الخامس: دلالة حرف العطف (لكنْ)

تحدّث ابن فلاح عن (لكنْ) بوصفها حرف عطف، فأثبت لها دلالة واحدة هي الاستدراك[6]، واشترط لكل حالة من حالتي العطف بها شروطا، هي:

1. أنْ يتقدّمها نفي على مذهب البصريين[7] في حال كون المعطوف بها مفردا؛ لأنَّها لا تدخل على المثبت، لأنَّها وُضعت للاستدراك، ولو قيل: ما جاءني زيدٌ، وسكت عن غيره ربما اعتقد السامع انسحاب حكم النفي على المسكوت عنه؛ لكونه تبعًا للمذكور، أو لأمر يغلب على ظنّه، فإذا قال: لكن عمرو، ارتفع الشكُّ عن قلب المخاطب؛ لإخراجه ما كان يتوهم أنَّه داخل في الخبر، والاستدراك يقتضي مغايرة

(1) سورة النمل، الآية: 66.
(2) سورة الكهف، الآية: 48.
(3) سورة الشعراء، الآية: 165، 166.
(4) سورة يوسف، الآية: 18.
(5) سورة السجدة، الآية: 3.
(6) ابن فلاح، المغني في النحو: (1247-1250).
(7) ينظر: ابن فلاح، المغني في النحو: 1252-1253، والأندلسي، ارتشاف الضرب: 1995/4، والمرادي، الجنى الداني: 591، والسيوطي، همع الهوامع 262/5.

ما بعدها لما قبلها، والمغايرة إنَّما تحصل بالنفي والإثبات، فإذا تقدمها نفي، صحّ العطف؛ لتحقق المغايرة، وإذا تقدّمها إثبات، كقولك: جاءني زيدٌ لكن عمرو، لم تحصل المغايرة، فلم يصلح العطف[1].

2. عدم الوقوف على ما قبلها في حال كون المعطوف بها جملة. وفي ذلك يقول ابن فلاح:[2] "وفائدة الخلاف تظهر في جواز الوقف على ما قبلها، فعلى العطف لا يجوز، وعلى كونها حرف ابتداء يجوز".
3. ألّا يدخل عليها الواو. وفي ذلك يقول ابن فلاح:[3] "وإذا دخلت عليها الواو انتقل العطف إليها، وتجردت (لكن).

وبهذه الشروط لم ترد (لكن) عاطفة في القرآن الكريم؛ ولذا لم يقف ابن فلاح على نصوص توجيها أو تأويلا بحثا عن دلالتها.

المبحث السادس: دلالة حرف العطف (لا)

تحدّث ابن فلاح عن (لا) بوصفها حرف عطف، فأثبت لها دلالة واحدة هي النفي[4]؛ حيث تنفي عن الثاني الحكم الثابت للأول كقولك: قام زيدٌ لا عمرو، ورأيتُ زيدًا لا عمرًا، ومررت بزيدٍ لا بعمرو[5]. واشترط لذلك شرطين، هما[6]:

- الأول: أنَّه لا يعطف بها بعد النفي؛ لأنَّها لنفي ما ثبت للأول، فإن كان الأول منفيًّا، بطل المعنى الذي وضعت له.
- الآخر: أنَّه لا يظهر معها الفعل؛ لأنَّ ظهور الفعل بعدها يلتبس بالدعاء.

وذكر ابن هشام شرطين هما: عدم اقترانها بعاطف؛ لأنَّه إذا قيل: جاءني زيد لا بل عمرو، فالعاطف هو (بل)، و(لا) ردٌّ لما قبلها، وليست عاطفة، وألّا يكون المفرد بعد (لا) صالحا أن يكون صفة لما قبلها أو خبرا أو حالا؛ فإذا صلح لشيء من هذا خرجت (لا) عن العطف ووجب تكرارها[7].

وبهذه الشروط لم ترد (لا) عاطفة في القرآن الكريم، وقد نص السيوطي على ذلك[8]؛ ولذا لم يقف ابن فلاح على نصوص توجيها أو تأويلا بحثا عن دلالتها.

(1) ابن فلاح، المغني في النحو: (1252.).
(2) ابن فلاح، المغني في النحو: (1252.).
(3) ينظر: ابن فلاح، المغني في النحو: (1252).
(4) ابن فلاح، المغني في النحو: (1247-1250).
(5) ينظر: ابن فلاح، المغني في النحو: (1255).
(6) ينظر: ابن فلاح، المغني في النحو: (1255).
(7) ابن هشام، مغني اللبيب: 302/3، 313.
(8) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: 270/2.

الخاتـــــــــمة

وفيها تلخيص لأهم نتائج البحث، وهي على النحو التالي:

- أسهمت النظرة الكلية للنص والاهتمام بسياقه في الوصول إلى معنى أعمق وأرحب جعل النص في تراكيبه يتوافق ويتلاءم مع القواعد النحوية العامة الحاكمة لدلالات حروف العطف في معظم توجيهات ابن فلاح وتأويلاته لنصوص تعارض ظاهرها مع هذه القواعد العامة.
- ابتعدت توجيهات ابن فلاح وتأويلاته عن التكلف والغموض في تعامله مع نصوص تعارضت في ظاهرها مع القواعد النحوية العامة الحاكمة لدلالات حروف العطف؛ حيث جاءت مقبولة معنى وعقلا ومنطقا.
- لجأ ابن فلاح إلى إجراء تعديل في القاعدة العامة الحاكمة لدلالة حرف العطف (ثم) وفقا لما أملته النصوص التي تعامل معها معنى وسياقا.
- سلك ابن فلاح منهجين في تعامله مع آراء العلماء المغايرة لرأيه؛ **أحدهما**: الرفض القاطع؛ فيحكم عليها بالضعف ويفندها معتمدا في ذلك على فساد معنى النص، **والآخر**: القبول والقول بغيرها؛ فيذكرها دون حكم أو تفنيد إيمانا منه باتساع النص أحيانا لاستيعاب معانٍ متعددة.
- لم يتعامل ابن فلاح مع نصوص قرآنية توجيها أو تأويلا عند حديثه عن دلالات بعض حروف العطف لوجود شروط حاكمة منعت ورودها في القرآن.
- كان قبول فكرة التناوب أو رفضها يأتي عند ابن فلاح وفقا لما يمليه معنى النص وسياقه لا وفقا للقواعد العامة الجاهزة.

- **قائمة المصادر والمراجع**

- ابن جني، أبو الفتح (392هـ)،الخصائص، تحـ: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (د.ط)، (د.ت).
- ابن جني، أبو الفتح (392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عليها، تح: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سزكين، (ط:2)، 1406ه.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الأشبيلي(669هـ)، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، تح: د/ صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (ط:1)، 1419هـ - 1999م.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (643هـ)، شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية، (د.ط)،(د.ت).
- ابن فارس، الصاحبي، تح: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط 2، 1977م.
- ابن فلاح، أبو الخير منصور (680هـ)، المغني في النحو، دراسة وتحقيق القسم الثاني منه، محمد بن أحمد مهدلي النهاري، (دكتوراه)، قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، 1427هـ - 1428ه.
- ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجيائي، شرح الكافية الشافية، تح: د/ عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، (د.ط)، (د.ت).
- ابن هشام، الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحـ: عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000م.
- أبو نواس، الحسن بن هانئ، ديوانه، طبع جمعية الفنون، 1301هـ.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحـ: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، (ط.1)، 1380هـ - 1961م.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي (745هـ)، ارتشاف الضرب، تحـ: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، (ط.1)، 1418هـ -1998م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر (1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط:4)، 1418هـ- 1997م.
- خليفة، حاجي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (د. ط)، (د. ت).
- ذو الرمة، غيلان بن عقبة العدوي (117هـ)، ملحق ديوانه، شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي، رواية الإمام أبي العباس ثعلب، حققه وقدمه وعلق عليه: الدكتور عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت (ط:1)، 1402هـ - 1982م.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (384هـ)، معاني الحروف، تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق للنشر والتوزيع، جدّة، (ط:2)، 1401هـ - 1981م.

- الزجاج، إعراب القرآن المنسوب إليه، تح: إبراهيم الإبياري، القاهرة، المطبعة الأميرية، 1965.
- الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (538هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي معوّض، مكتبة العبيكان، الرياض، (ط:1)، 1418هـ - 1998م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ)، الكتاب، تحـ: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، (ط.1)، 1411هـ -1991م.
- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1974.
- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط2، 1979م.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحـ: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1413هـ - 1992م.
- العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيلكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي الشافعي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تح: د. حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط1، 1990م.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (377هـ)، الإيضاح العضدي، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، (ط:2)، 1416هـ - 1996م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (207هـ، معاني القرآن تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، (د.ط)، (د.ت).
- المالقي، أحمد بن عبد النور (702هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح: أ.د/ أحمد محمد الحرّاط، دار القلم، دمشق، (ط:3)، 1423هـ - 2002م.
- الماوردي، الحاوي الكبير، تح: د. محمد مطرجي، دار الفكر، بيروت، 1994م.
- المرادي، ابن أم قاسم الحسن بن عبدالله (749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: د/ فخر الدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ط:1)، 1413هـ - 1992م.
- النحاس، أبو جفعر أحمد بن محمد (338هـ)، إعراب القرآن، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، (ط:2)، 1405هـ - 1985م.